إهدار الموارد الطبيعية يؤثر سلباً على الاقتصاد

تقرير: استهلاك النفط في الخليج سيتضاعف في 2024 اذا استمر الطلب على الوقود بنفس النسبة

«كونا»: قال تقرير اقتصادي متخصص انه اذا استمر الطلب على الوقود في دول الخليج العربية في الارتفاع بنفس النسبة التي ارتفع اليها خلال العام الماضي فان استهلاك النفط سيتضاعف في عام 2024 المقبل.

واوضح التقرير الذي أعده المركز الدبلوماسي للدارسات الاستراتيجية وخص بنشره وكالة الانباء الكويتية «كونا» امس ان اهدار الموارد الطبيعية في دول الخليج العربية من شانه ان يؤثر سلبا في الاقتصاد على المدى البعيد.

وقال ان اهدار الموارد الطبيعية خاصة «الغاز والنفط» من شانه ان يؤثر سلبا على الاقتصاد ويقلص المرونة الاقتصادية في مواجهة الصدمات مبينا ان دول الخليج تستهلك في الوقت الحالي طاقة اولية تفوق ما تستهلكه دول أفريقيا بالكامل على الرغم من ان عدد سكانها لا يتجاوز 5 في المئة من عدد سكان القارة السمراء.

ولفت الى ان نحو 100 في المئة من الطاقة في الخليج يتم انتاجها من النفط والغاز دون الحد من غاز ثاني أكسيد الكربون واذا استمر الطلب على الوقود في الارتفاع بنفس النسبة التي ارتفع اليها خلال عام 2012 فان استهلاك النفط سوف يتضاعف في عام 2024.

وشدد على ان هذا السيناريو غير مرغوب به من اجل الامن القومي لكل بلد من بلدان الخليج ومن أجل البيئة العالمية فكثافة استهلاك الطاقة اقليميا مرتفعة بمعدلات كبيرة بعكس المناطق الصناعية الأخرى بسبب القصور في برأسمال 50 مليون دولار. . والحد الأدنى للإدراج 500 ألف دولار

إطلاق «البورصة العربية» ومقرها البحرين مطلع 2015

وقال «ان هذه الاحتياطيات تصل وفقا للتقرير الاحصائي السنوي لشركة «بريتيش بيتروليوم» البريطانية لعام 2013 الى 493 مليار برميل او ما يعادل 8ر29 في المئة من الاحتياطيات العالمية مبينا ان العمر الافتراضي للنفط بعد الأعلى في دول الخليج اذ يصل الى 65 عاما في السعودية و80 عاما في الامارات وأكثر من 97 عاما في الكويت.

وحول احتياطيات دول الخليج من الغاز الطبيعي لفت التقرير الى انها تعادل 2ر20 في المئة من الاحتياطيات العالمية المؤكدة ولكن تلك الاحتياطات الهائلة يتم هدرها سريعا مع انتشار ظاهرة ما يعرف بالغاز المحروق المصاحب لانتاج النفط لاسيما وان الغاز الطبيعي يستخدم كلقيم في انتاج الطاقة الكهربائية خاصة وأن الغاز بخلاف النفط وقود غير ملوث وصديق للبيئة.

واوضح ان شح الغاز في دول مجلس التعاون الخليجي سيصبح أكثر تأثيرا بحلول عام 2015 في الوقت الذي يرتفع فيه الطلب وستتناقص الموارد اللازمة لتلبية حاجات الدول حيث أدى الارتفاع في استهلاك الطاقة واستهلاك حقول النفط وحملات التنقيب عن الغاز وعقود تصدير الغاز الطويلة الأمد الى الحد من الامدادات المحلية للغاز في المنطقة.

وقال ان التوقعات بتباطؤ النمو الاقتصادي في دول الخليج تزداد بسبب الركود الحالي على الرغم من الاستثمارات الحالية في مجال الاستكشاف والانتاج المكثف في النفط فقط اذ يتم انتاج واستخراج النفط باستخدام كميات كبيرة جدا من الغاز والذي تسبب في نقصه في الأسواق الخليجية ومن شأنه ان يؤدي الى حدوث ركود دائم ما يمنع عودة الاقتصادات الاقليمية الى مستويات نمو ما قبل الركود العالمي خلال عام 2008 الماضي.

واشار التقرير الى سيناريوهين لواقع الاقتصادات الخليجية في ضوء نقص الغاز اولها استمرار حال الركود حتى عام 2015 او بعده في دول مجلس التعاون الخليجي مع توقعات بنقص الغاز وهناك ستكون الآثار أقل ضررا اما ثانيها فهو عودة النمو لما قبل 2008 أي مع عودة مستويات الطلب على الغاز لنمو ما قبل الازمة المالية العالمية مع التوقعات بشح الامدادات الغازية وسيكون ذلك هو السيناريو الأسوأ حيث من المتوقع ان يرتفع النقص في الغاز الى أكثر من 50 مليار متر مكعب في عام 2015.

واكد انه يتعين على الحكومات الخليجية اتباع مزيجا من التدابير قصيرة وطويلة الأجل لمعالجة نقص الغاز لانها تحتاج الى استثمار في تطورات جديدة لزيادة الانتاج وزيادة أسعار الغاز المحلية بشكل مطرد لتشجيع التوسع في استخدام مصادر بديلة في مزيج الطاقة.

وبين ان العديد من الدراسات تشير الى ان منطقة الخليج مرشحة لاستيراد كميات أكبر من الغاز المسال في المستقبل نظرا لاستهلاكها الكبير للكهرباء خاصة في فترة الصيف مشيرا الى احتمال اضطرار بعض دول الخليج خصوصا في فصل الصيف اما الى شراء الغاز المسال بنحو 12 الى 15 دولارا للمليون وحدة حرارية لتوليد الطاقة والكهرباء أو اللجوء الى حرق النفط الذي تبلغ قيمة المليون وحدة حرارية منه نحو 16 دولارا.

استهلاك النفط سيتضاعف

برأسمال 50 مليون دولار. . والحد الأدنى للإدراج 500 ألف دولار

إطلاق «البورصة العربية» ومقرها البحرين مطلع 2015

كشف مؤسس ورئيس مجلس إدارة البورصة العربية المشتركة، سفر الحارثي، عن اكتمال الإجراءات الرسمية لتأسيس البورصة العربية المشتركة ومقرها البحرين كشركة مساهمة بحرينية برأسمال 50 مليون دولار أمريكي، لتطلق أعمالها التشغيلية رسمياً مطلع العام 2015.

وقال الحارثي- خلال مؤتمر صحافي للإعلان تأسيس البورصة العربية المشتركة - أن البورصة ستخضع لرقابة مصرف البحرين المركزي باعتبار أن البورصة تخضع لأنظمة الدولة التي ستحتضنها»، لافتاً في الوقت ذاته الى «أن الحد الأدنى لإدراج الشركات سيكون 500 ألف دولار أمريكي وستخضع إجراءات الحصول على التراخيص من قبل الجهات الرقابية».

ويأتي تأسيس البورصة العربية المشتركة تنفيذاً لقرار قمة الرياض الاقتصادية رقم «ق.ق: 35 د.ع «3» - ج 3» بتاريخ 22 يناير 2013 المبني على مبادرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى ال خليفة التي رحب فيها باحتضان مملكة البحرين لمشروع القطاع الخاص المتمثل في مشروع البورصة العربية المشتركة لتكون الحاضنة الرئيسة لمظومة البورصات العربية المشتركة التي تعتزم الشركة نشرها في الوطن العربي انطلاقات من مملكة البحرين.

ولفت «إلى ان اكتمال اجراءات تأسيس شركة البورصة العربية المشتركة القابضة ليس الخطوة النهائية بل هي الخطوة الاولى ضمن منظومة من الاذرع التي تعتزم الشركة الام تاسيسها في الوطن العربي انطلاقا من المركز الرئيس في مملكة البحرين».

وأشار أن منظومة ستضم البورصة العربية المشتركة عدة بورصات مستقلة ستغطي عملياتها كامل رقعة الوطن العربي خلال 3 مراحل زمنية، كما ستضم مركزا للابحاث وذلك لاعداد دراسات استرشادية تساند الحكومات العربية على وضع استراتيجيات تنموية تعزز الاستفادة القصوى من المزايا النسبية في كل دولة عربية وتحويلها الى فرص استثمار حقيقية يتم ادراجها ضمن البورصات العربية المشتركة لجذب راس المال اللازم لتطويرها وانضمامها الى منظومة الاقتصاد الوطني في كل دولة على حدة».

وحول القطاعات التي ستسهدفها، قال الحارثي» ستقدم منظومة البورصات العربية المشتركة باذنه تعالى خدمات نوعية ضمن «20» قطاعا اقتصاديا متخصصا منها على سبيل المثال لا الحصر قطاع الاسكان، قطاع الصناعة والتعدين، قطاع الزراعة والامن الغذائي، قطاع الابتكارات والبحث العلمي، قطاع التكنولوجيا وصناعات النانو، قطاع الطاقة والبنية التحتية، قطاع الرعاية الصحية والصناعات الدوائية، قطاع البناء والتطوير العقاري، قطاع الاوقاف والعمل الخيري».

وأضاف «لقد حرص مؤسسي المشروع والقائمين عليه بأن يكون لهذا المشروع العربي الطموح مرونة كافية تستوعب طموحات القطاع الخاص والحكومات العربية من جهة وان يحصد ثماره المواطن العربي أينما وجد من جهة أخرة، كما حرص القائمين على هذا المشروع أن تجد فيه الحكومات العربية خير داعم لترويج برامجها التنموية كالمدن الصناعية والاقتصادية، وان يكون قناة لتيسير تدفق رؤوس الاموال العربية والاجنبية الى مشاريعها التنموية وتعزيز منافستها على استقطاب حصة من تدفق الاستثمارات العالمية.

وتابع «ختاما نكرر شكرنا وامتناننا لمملكة البحرين الشقيقة قيادة وحكومة وشعبا، آملين أن نلتقي بكم مجددا عند قرع جرس اطلاق اول بورصة عربية مشتركة انطلاقا من مملكة البحرين في القريب العاجل باذنه تعالى».

وقال الحارثي «نود في هذه المناسبة الكريمة الاعلان عن تعيين الدكتور فوزي بهزاد مستشارا عاما للشركة متمنين له التوفيق والسداد، ونحن على ثقة من قدرته على تسخير خبراته التراكمية الطويلة في هذا المجال لخدمة هذا المشروع العربي الطموح».

وعن مدى وجود تعارض في العمل بين البورصة العربية المشتركة والبورصات العربية الحكومية أوضح المستشار العام لشركة البورصة العربية المشتركة، د.فوزي بهزاد» أن البورصة لن تكون منافسة للبورصات الحكومية وسيوكل إليها مهام كثيرة لم تتبنها البورصات العربية الحكومية».

وأوضح «أن البورصة العربية المشتركة ستحتضن كل أنواع الشركات وستدار من قبل القطاع الخاص، في أن دور الحكومات الإشراف والمراقبة».

ولفت بهزاد» أن مشروع البورصة العربية المشتركة هو المشرع الذي أقره القادة العرب في قمة الرياض يناير 2013 في سابقة تاريخية اجمع فيها القادة العرب على ان يقود القطاع الخاص مشروعا للتكامل الاقتصادي العربي ممثلا في البورصة العربية المشتركة».

جانب من المؤتمر الصحافي

العرض الأكثر تنافسية في سوق الكويت

VIVA تطلق باقة إنترنت جديدة

أعلنت امس شركة الاتصالات الكويتية VIVA، مشغل الاتصالات الأسرع نموا في الكويت عن إطلاق أحدث عروضها على باقات الإنترنت برودباند لعملاء الدفع الآجل و باسعار تنافسية، وذلك للإستمتاع بخدمة الإنترنت الفائقة السرعة بمميزاتها الفريدة والتي من شأنها أن تمنح عملاءVIVA المزيد من التحكم والمرونة والاتصال بشبكات الهاتف النقال بسرعات أعلى بكثير وباداء أفضل.

ويمكن للعملاء الاستفادة من هذا العرض الذي يعد من أفضل العروض وأقلها تكلفة في السوق والاستفادة من أسرع خدمة إنترنت في الكويت، حيث بامكانهم الإشتراك في الباقة السنوية الجديدة بسعر 13 د.ك شهريا والحصول على جهاز الراوتر الصغير LTE مجانا.

وفي معرض تعليقه على هذا الإعلان، قال الرئيس التنفيذي لشركة VIVA، المهندس/ سلمان بن عبدالعزيز البدران: « تسعى شركة VIVA دوما إلى تقديم أحدث التقنيات وأفضل قيمة للعملاء في سوق الكويت، حيث سيتمكن عملاء الدفع الآجل من التمتع بخدمة انترنت فائقة السرعة وباحدث تقنية البرودباند من خلال شبكتنا LTE المتقدمة، وبأفضل الأسعار التي تناسب احتياجاتهم وتلبي تطلعاتهم.»

واضاف البدران:» إنني فخور أيضاً بأن VIVA قد انتهت مؤخراً من ترقية شبكتها الرئيسية الى تقنية LTE المتقدمة وهي الجيل الجديد من تقنية LTE الفائقة السرعة، والتي ستتيح للمستخدم امكانية التنزيل والتحميل بسرعات تصل الى 1 جيجابت في الثانية. كذلك سوف تسمح للمشتركين الاتصال بشبكات الهاتف النقال بسرعات أعلى بكثير مع تعزيز مستوى اعتماديتها وأدائها.»

يأتي هذا العرض انطلاقاً من التزام VIVA بمنح عملائها كل ما هو جديد في عالم التكنولوجيا بافضل الاسعار، ووضع أحدث المنتجات بعالم الاتصالات في متناول الجميع من خلال باقات مبتكرة مصممة خصيصا لعملائها.

باقة فيفا

ديلويت: يدق ناقوس الحذر للمديرين الماليين في الشرق الأوسط

Middle East Point of View

Middle East matters

شعار ديلويت

أعد مركز للخدمات المتعلقة بالمسائل الجنائية تقريراً تحت عنوان «كيفية التعاطي مع شركاء الأعمال الدوليين» والذي سلط الضوء فيه على السبل التي يجب أن يلجأ اليها المدراء الماليين في الشركات حاليا للتعرف عن كثب وبتعمق أكبر الى خلفية الشركاء الدوليين المحتملين.

وتشير الإجراءات الدقيقة التي تقوم قبل وزارة العدل الأمريكية وهيئة الاوراق المالية والبورصة الاميركية «SEC» والتي تدل على أن بعض عمليات تقصي المعلومات عن شركاء الأعمال الدوليين غير كافية الى أن اعتماد نهجاً خاطئاً في عملية تقصي المعلومات لم يعد كافياً ويتطلب عملاً أكثر عمقاً ودراية نظراً لأهمية الموضوع.

ومن الواضح جداً على انه على الشركات اعتماد وسائل عدة للتقصي عن شركائهم الدوليين المحتملين والمدراء الماليين وغيرهم بطريقة معمقة ومنهجية، وذلك من خلال جمع المعلومات من الشركاء المحتملين والتحقق من بياناتهم والتنبه الى أي نواقص خطر قد يدق اذا قامت الشركة بالتعامل معهم.

وفي هذا الإطار، يشير جيمس باب، المسؤول عن برنامج المدراء الماليين في ديلويت الشرق الأوسط الى «أنّ أكثر المخاطر شيوعاً خلال القيام بعمليات التقصي اللازمة للشركاء تتمثل في عدم القيام بها في الوقت المناسب وفي حينه وبشكل كاف، وعدم القدرة على التحقق من المعلومات التي يوفرها الشركاء بطريقة فاعلة، كما والاخفاق في التنبه الى أي اشارات فاضحة لوجود مخاطر تتربص بهكذا صلة في الأعمال.»

وفي ظل عدم وجود أي قانون أو تشريع يحدد كيفية القيام بالتقصيّات الدولية عامة، على الشركات أن تأخذ بعين الاعتبار الخطوات الثلاث التالية:

الطلب من الشركاء توفير المعلومات اللازمة في اطار استفتاء: تعدّ الشركات استفتاء فاعلاً وشاملاً يتضمن أسئلة منطقية تغطي بعض المسائل الأساسية التابعة للشركاء، على أن يتضمن الاستفتاء معلومات تتعلق بخلفية الشركة والملكية والإدارة والأمور التنظيمية والمعلومات الخاصة بمكافحة الفساد والامتثال.

الاعتماد على نهج يعتمد على تقييم المخاطر عند التأكد من صحة المعلومات المتوافرة والقيام بتحديد المعلومات الغير الملائمة بشكل مستقل: يعتمد ذلك على مستوى تصنيف المخاطر لدى الشريك المحتمل، وذلك وفقا لثلاث فئات: العالية والمتوسطة والمنخفضة المخاطر.

اتخاذ اجراءات تتعلّق بإشارات الخطر التي لم تكشف خلال عملية التقصي: تتطلب عملية معالجة وحل المسائل المثيرة للقلق المزيد من البحوث المتعمقة أو تحقيقا مفصلا للشركاء المحتملين من أجل الحصول على المزيد من الوضوح.

ويضيف جايمس باب قائلاً: «وقد تطيل عملية التقصيّ اللازمة البدء بشراكة جديدة، ولكن الحؤول دون ذلك قد يكون له تداعيات مالية وعملية سلبية على الشركات التي تسعى للعمل على الصعيد العالمي. لذلك، من المستحسن المضي بأي شراكة جديدة بتأنٍ وعناية ودقة.»

الحكومة الفلسطينية تعاني أوضاعا اقتصادية ومالية صعبة

غزة - «كونا»: أكد المتحدث باسم الحكومة الفلسطينية ايهاب بسيسو أمس ان الحكومة تعاني اوضاعا اقتصادية ومالية صعبة وانها تبذل جهودا كبيرة لاطلاع المجتمع الدولي والشعب الفلسطيني على مجمل التحديات التي تواجهها بهذا الشان.

وذكر بسيسو في تصريح لاذاعة «صوت فلسطين» ان رئيس الحكومة رامي الحمد الله ومرافقيه عملوا خلال وجودهم في نيويورك الاسبوع الماضي على شرح جوانب هذه الازمة لمسؤولين من دول عدة وانه تلقى وعودا بالعمل على حلها.

وكان الحمد الله استبق زيارته للولايات المتحدة بالتاكيد على ان حكومته ستواجه ازمة مالية شديدة خلال الشهرين المقبلين محذرا من احتمالية زيادة وطاة الازمة في حال لم يكن هناك دعم مالي من قبل المانحين. وعلى الصعيد ذاته شدد بسيسو على اهمية الضغط على الحكومة الاسرائيلية لوقف كافة الانتهاكات التي تمارسها بما في ذلك وقف سياسة مصادرة الاموال الفلسطينية التي تتبعها. ونبه الى ان حل هذه الازمة المالية يأتي «عبر الدفع من اجل عملية سياسية تصل بشعبنا الفلسطيني الى دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس».

وقال المسؤول الفلسطيني من اهمية المبادرات والمحفزات الاقتصادية التي يمكن القيام بها لحل الازمة محذرا من ان «السياسة الاسرائيلية التي تشمل الاستيطان والتشريد وسياسة مصادرة اراضينا لن توفر ارضية خصبة لاي نوع من انواع التنمية المستدامة».

تعد أكثر الأسواق تطوراً في هذا القطاع

30 في المئة نمو سوق تقنية المعلومات وأنظمة حماية البنوك في الإمارات سنوياً

أكدت الأبحاث والدراسات الصناعية على نمو قطاع تقنية المعلومات وأنظمة حماية البنوك في الإمارات سنوياً بنسبة تتراوح بين 25 إلى 30 في المئة، فيما تعد السوق المصرفية في الدولة أكثر الأسواق العربية تطوراً في هذا القطاع. وتقوم شركة لكسمارك انترناشيونال ببحث تطورات حلول المصارف الحديثة وتقنيات خدمات الطباعة المدارة التي تستهدف صناعة البنوك وذلك خلال «قمة الشرق الأوسط المصرفية للحلول المبتكرة» التي تقام للمرة الثالثة في دبي على مدار يومين «7و8 أكتوبر المقبل».

وقال ماتياس مليتزر، المدير العام في لكسمارك انترناشيونال الشرق الأوسط: « نقوم بتقديم ورقة عمل هامة في قمة الشرق الأوسط للحلول المصرفية المبتكرة تهدف إلى زيادة الوعي بأهمية تطبيق خدمات الطباعة المدارة للمؤسسات المالية وقطاع البنوك لتوفير أعلى مستويات الكفاءة والجودة للأفراد وتوفير الوقت والجهد». إن قطاع التكنولوجيا المالية بما في ذلك البرمجيات والحلول التقنية المتعلقة بها وخدمات الطباعة، في الإمارات يعتبر واحداً من أكبر الأسواق العربية من حيث القيمة ومعدلات النمو السنوية.

وتمنح المشاركة في قمة الشرق الأوسط للحلول المصرفية المبتكرة، لكسمارك فرصة رائعة للتفاعل مع عدد من العملاء البارزين في المنطقة كما تساعدنا على زيادة التوعية بإمكانيات حلولنا الهائلة لصناعة البنوك».

وتستعرض لكسمارك انترناشيونال تشكيلتها المميزة لحلول وبرمجيات وخدمات الطباعة المدارة التي تستهدف صناعة البنوك وباعتبارها الراعي الماسي لأكبر حدث للإبداعات المصرفية في الإمارات، تهدف لكسمارك انترناشيونال إلى تعزيز تفاعلها مع صناعة البنوك وفي نفس الوقت توضيح الإمكانيات الهائلة لعدد من تقنياتها الأكثر إبداعا ةالخاصة بحفظ المعلومات وتوفير الوقت والجهد.

يشارك في الحدث الذي يضم كبار ممثلي صناعة البنوك في المنطقة كل ماتياس مليتزر، المدير العام في لكسمارك انترناشيونال الشرق الأوسط، وتشارلز كيلان، نائب الرئيس، ومدير التسويق في «برسبتف سوفتوير»، حيث تسلط القمة الضوء على فوائد استخدام خدمات وبرمجيات وحلول طباعة لكسمارك المدارة بهدف تبسيط إجراءات العمل بشكل كبير وفي نفس الوقت تعزيز الكفاءات وتوفير مزيد من الشفافية في العمليات.

وبوصفها أحد الموردين البارزين لحلول وبرمجيات التصوير على مستوى العالم تعد لكسمارك من أشهر وأبرز رواد الصناعة. وقد منحت آي دي سي، لكسمارك لقب «رائد في خدمات الطباعة المدارة» في تحليل «هارد كوبي فندور 2012» لخدمات الطباعة المدارة في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. تركز قائمة حلول خدمات الطباعة المدارة في لكسمارك بدعم برسبتف سوفتوير لصناعة البنوك، تركز على التفاعل مع العميل وكفاءة المعاملات. تقضي هذه الحلول على -80 90 في المئة أو أكثر من استخدام مفاتيح الكمبيوتر اللازمة لتحويل البيانات من المستندات إلى نظم بنكية رئيسية وتحسن أوقات الدورة من أيام أو أسابيع إلى دقائق.

وتعد قمة الشرق الأوسط للحلول المصرفية المبتكرة، القمة الأكبر لإبداع وتقنيات البنوك في الإمارات حيث استقطبت في دورتها الأخيرة أكثر من 300 من مسؤولي المستوى سي- C والرؤساء التنفيذيين ومدراء تقنية المعلومات وخبراء التقنية وكبار المحترفين الحريصين على دفع عجلة النمو في قطاع البنك والأموال.

ومن المتوقع أن تركز القمة على الآفاق الجديدة للخدمات المالية التي تتراوح من الحوسبة السحابية إلى الإعلام الاجتماعي والتقنيات النقالة وحتى تقنيات المعلومات والعمليات المدعومة. ومع تزايد إقبال البارعين في الأمور التقنية على التحكم في وشفافية والوصول إلى معاملاتهم المالية في أي مكان وزمان تواجه البنوك التحديات الكبرى التي تتمثل في الوصول إلى طرق جديد للتشغيل إضافة إلى المنتجات والخدمات التي توفر القيمة للعميل.

أنظمة حماية البنوك في الإمارات